كائنات غير اجتماعية

بسمة النسور

في حوارمع طفلة في الثانية عشرة من عمرها، لا يكاد «الآي باد» يفارق يدها، قالت إنها لا تعرف الفرق بين فيروز وأم كلثوم. أما عبد الحليم وفريد الأطرش وفايزة أحمد ونجاة الصغيرة، فأسماء، لا تعني لها شيئاً. وفي ردّها على سؤال عن المغنين المفضلين لديها، أو «الكول» كما وصفتهم، أمطرتني بقائمة طويلة من أسماء لم أسمع بها من قبل، على الرغم من اعتقادي الواهم أنني متابعة جيدة للموسيقى العالمية. لم أعترف بجهلي من باب المكابرة وادعاء العصرية. ذكرت لها ما أحفظ من أسماء، مثل ليدي غاغا وبيونسيه وجينفر لوبيز. ردت بحزم: «هدول قديمين». حاولت مجاراتها، والاستماع إلى نماذج من مقترحاتها ذات الموسيقى الصاخبة والإيقاع الرتيب المتكرر، واللغة الخشنة العنيفة، والألفاظ الجارحة غير اللائقة.

ثقافة مرعبة يتعرّض لها صغارنا من دون تدخل من الأهل الذين فقدوا سلطتهم الرقابية بسبب تفوق صغارهم التكنولوجي، ولم يعودوا قادرين على فرض أي قوانين مسلكية ترشدهم إلى الطريق الصحيح، فالأهل لم يعودوا مصدراً للمعرفة أو للمفاهيم الأخلاقية الأساسية، حتى إمكانية التواصل الإنساني البسيط من محادثة وشجار لم تعد ممكنة. وأظن أن الصراع حسم مبكراً لمصلحة هؤلاء الصغار المعنين في الاغتراب عن الواقع، المأخوذين بالكامل إلى دنيا الافتراض المتشعبة التي قضت على ملامحهم الإنسانية، واغتالت طفولتهم، وحولتهم إلى كائنات غير اجتماعية، يلوذون بحجراتهم المجهزة الكترونياً بكل وسائل العزلة التي تُقصيهم عن العائلة، فترهلت أجسادهم وضعف بصرهم وتبلدت حواسّهم. ثم أتت كورونا على ما بقي لهم من إمكانية التفاعل والتعلم من قرب، حين أقفلت أبواب مدارسهم، فلا حصة رياضة تبيح لهم الركض في الملاعب، ولا حصة فن تُطلق مخيلاتهم، ولا مسرح مدرسياً يفجّرون فيه طاقاتهم، ولا رحلات مدرسية يتوقون إليها لقضاء وقت نوعي مع أصدقائهم. هكذا صار انعزالهم مشروعاً، بل ومطلباً وقائياً لا بد منه، ما جعل الأهل غير قادرين على مصادرة هواتفهم وأجهزتهم الإلكترونية الحديثة من باب العقوبة والتأديب، إذ لم يعد ذلك مجدياً، لكونه يحول دون تحصيلهم المدرسي الذي لم يغادر منطقة الافتراض، حيث إمكانية الاحتيال على المعلمين والتهرّب من حضور الحصص، ما يجعل نتائج الامتحانات غير دقيقة، إذ يبادر بعض الأهل، من دون شعور بالمسؤولية، إلى الإجابة عن الأسئلة، حرصاً على تحقيق النجاح السهل للأطفال المشغولين بتحقيق نتائج التفوق في «البلاي ستيشن»، حيث يتاح لهم ممارسة العنف وقتل الخصوم، ما يعزّز الروح العدائية في نفوسهم.

سألت الصغيرة عن «اليوتيوبر» المفضل لديها، أجابت بحماسة بأنها تتابع السوبرين. أنس وأصالة، باستمرار. أخبرتني أن عدد متابعيهما وصل إلى أحد عشر مليون متابع، وأنهما يحققان ملايين الدولارات من «يوتيوب»، بسبب كثافة عدد المشاركين في قناتهما، وقد بلغا من التأثير عبر «يوتيوب» أن شركة مقاولات كبرى في العالم العربي أهدتهما فترة زمنية على برج خليفة في دبي، لإعلان نوع مولودهما المنتظر وسط ضجة إعلامية كبرى. اضطررت إلى التجول من باب الفضول في قناة الثنائي الشهير، لأصاب بالصدمة من كمية التفاعل مع ما يقدّمانه من محتوى عائلي، يتعلق بتفاصيل يومية عادية تافهة غير مهمة. وكان الثنائي قد أعلن، في أحد البرامج الحوارية، أن دخلهما المادي، الذي يجنيانه من قناتهما، يعادل ما يزيد على راتب الطبيب والمحامي معاً، ما ساعدهما على شراء سيارة ومنزل في مدةٍ لا تزيد على ستة أشهر. وفي أحد الفيديوهات، يقومان، بشكل استعراضي مبتذل للبذخ والترف، بجولة في شقتهما الفاخرة في دبي، غرف النوم بمحتوياتها من خزانة الثياب والأسرّة والحمامات والمطبخ الفسيح، محتوى أقل ما يمكن أن يوصف به أنه سطحي ورركيك، ويقول الكثير عن مزاج بشر كثر ومستوى تفكيرهم، ويزيد من أبناء هذا الجيل التائه في الضحالة والرثاثة إلى غير رجعة.

الطريق الطويل لتحرير فلسطين

داود كتّاب

من البديهي لأي مختص في الشؤون الدولية معرفة الصعوبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في تحرير بلاده، وإنهاء الاحتلال الغاشم وتحقيق الاستقلال الذي طالما توقعه. وفي هذا السياق، لا بد من الحديث بصراحة، بعيداً عن الغوغائية والشعارات والوعود الكاذبة، فميزان القوى ليس في مصلحة الفلسطينيين، وخصمهم أقوى منهم عسكرياً واقتصادياً، ومدعوم من أقوى دولة في العالم، دائمة العضوية في مجلس الأمن، الأمر الذي يوفر لها حق النقض (الفيتو) لمنع أي قرار عقابي مبني على الفصل السابع من دستور الأمم المتحدة. وفي ظل هذا الوضع، على الفلسطينيين العمل على تغيير ميزان القوى، من خلال تقوية وضعهم، وإضعاف أسس قوة الطرف الآخر. ويتطلب هذا الأمر خطة استراتيجية محكمة، ومصارحة مع الشعب، والتفكير بطرق الاستفادة من قوتك وفضح نقاط الضعف في خصمك.

قوة الشعب الفلسطيني متوافرة في وجوده على أرضه، وفي عدالة قضيته، وفي التأييد الدولي المتزايد لهذه القضية. أما نقطة ضعف الخصم، فتتركز على اعتماده على التأييد الأعمى من الولايات المتحدة والتعاطف الدولي مع دولة تدّعي أنها ديمقراطية، ملتزمة سيادة القانون، وأن الطرف الآخر (الفلسطيني) غير ديمقراطي، يستخدم أساليب همجية، تشمل تفجيرات في أماكن عامة، وصواريخ للمناطق السكنية، ويمجد من يقتل يهودياً، على حسب ما تكرّره ماكينة إسرائيل الإعلامية.

إذاً، الاستراتيجية الناجعة يجب أن تشمل تقوية نقاط قوتنا في استعادة الوحدة الوطنية بأي ثمن، ودعم الصمود على الأرض، والابتعاد عن أساليب المقاومة التي لا تتغير بميزان القوى. وفي المقابل، محاولة مضاعفة الجهد الدولي لتعرية إسرائيل أمام أصدقائها، وكشف حقيقة مخالفتها الواضحة حقوق الإنسان، وتهربها من الاستحقاقات الدولية. ولترجمة ذلك كله على الأرض، فإنه يتطلب الالتزام الحديدي بالمقاومة الشعبية السلمية، ودعماً كاملاً لكل المساعي لفضح إسرائيل أمام العالم وأمام شعبها، فهل يقوم الفلسطينيون بهذا؟

صحيح أن المقاومة السلمية تتطلب جهداً كبيراً والتزاماً حقيقياً بمبادئ اللاعنف، وأن يحصل ذلك بالاستمرار وبدون كلل، مهما طال الأمر، مع توفير فرص النجاح، ومنها مشاركة الشعب وتأييده في التضحيات التي يتطلبها ذلك. ومن ناحية أخرى، العمل على تقليل الأضرار التي قد تنجم عن هذه الأساليب النضالية، من حيث توزيع الأدوار والتضامن مع المتضررين.

على المستوى الخارجي، يتطلب الأمر وحدة صف، والبحث الجاد عن نقاط التعاون مع القوى العالمية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وإبعاد الخلافات الداخلية عن العمل في الخارج. كذلك يتطلب الأمر الاستفادة من الأدوات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها ومحكمة الدولية وكل الأدوات الدولية.

ما خُصد في هذه الأوقات هو نتاج ما استُثمر به خلال سنوات عجاف، كان عدد كبير من المهاجرين والمتقلفين على العمل السياسي ينتقدون أنه استثمار غير مفيد، فيما كان آخرون يرغبون في حل سريع من خلال كفاح مسلح غير متكافئ، وهو ما أرجع الفلسطينيين إلى الخلف، بدل أن يساعدهم في التقدم إلى الأمام.

الوصول إلى حالة يجري فيها تغيير موازين القوى يتطلب وحدة وطنية حقيقية، تشمل التشاور والتعاون على وضع استراتيجية قابلة للتحقيق والتقليل الطوعي للتضحيات التي تتطلبها تلك الاستراتيجية النضالية غير العنيفة، مع إعطاء مجال للدبلوماسية الدولية والتضامن العالمي، لمساندة الشعب الفلسطيني في هدفه السامي بتحقيق مصيره بنفسه. وعليه أن يتحمل صعوبات العمل، وأن يصبر، لكي ينال أهدافه السامية وتذليل كل الصعوبات التي قد تواجهه بإصرار، وروح عمل الفريق الواحد، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. فهل نحن قادرون على ذلك، وهل لدينا قيادة شفافة وصادقة، يكون اختيارها بانتخابات نزيهة، ويجري التوافق معها للوصول إلى استراتيجية متكاملة، تحقق هدف التحرير والاستقلال؟

(كاتب فلسطيني)

ما الغاية من اغتيال لقمان سليم؟

عمر كوش

تندرج عملية اغتيال الناشط اللبناني، لقمان سليم، ضمن سلسلة الجرائم السياسية التي ترتكب في الصراع السياسي والاجتماعي الدائر في لبنان منذ سنوات عديدة، وتُبرز الوجه المتمادي للقوى التي تقف وراء الجريمة، وسعيها إلى تعميق الصراع، ونقله إلى مرحلة التصفية الجسدية، إذ لا يقرّ من قام بهذه الجريمة السياسية بالحوار ولا بالاختلاف، وغايته الوحيدة إلغاء وجود الآخر المختلف، وطمس شخصيته والقضاء عليه، ولا يعير أي اهتمام لتبعات جريمته ونتائجها وإرهاصاتها، لأن هناك قوى سياسة، أو بالأحرى عصابات، فاعلة تحميه وتمكّنه من الإفلات من العقاب عليها.

وغرف لقمان سليم بوصفه ناشطاً مدنياً وسياسياً، لا يملك سوى الكلمة والرأي الحر والقول السياسي حيال ما يجري في بلده، حيث لم يتردّد في الإسهام بفاعلية في الحراك الاحتجاجي اللبناني ضد نظام المحاصصة الطائفية الجاثم على صدور اللبنانيين، وضد القوى التي تعمل على إلحاق بلده بأجندات أنظمة دول إقليمية. وكانت الجرأة عنواناً لمواقفه ضد القوى المهيمنة التي أوصلت لبنان إلى مصافّ الدول الفاشلة، نتيجة ممارساتها وارتهاناتها. لذلك لم يتوانَ عن تحميلها مسؤولية الوضع الكارثي في لبنان، ووجّه أصابع الاتهام نحوها علانية في ساحات «ثورة 17 تشرين»، وفي إطلالاته على المنابر الإعلامية ونشاطاته البحثية، تلك القوى التي تهيمن على نظام المحاصصة، والمتمثلة بحزب الله والتيار العوني وسواهما، ومعهما النظامان، الإيراني والسوري، وقد حمّل الأخير مسؤولية الوقوف وراء نترات الأمونيوم التي أدّت إلى انفجار مرفأ بيروت.

وتلقى سليم تهديداتٍ عديدة تتوعده بالقتل منذ نهاية عام 2019، لكنه بقي ثابتاً ولم يغير مواقفه، حتى حين كتبوا على جدران بيته «المجد لكاتم الصوت» و«خليك على إجر ونَص وانظر. جايبك الدور». لذلك، أراد القاتل كتم صوته على تفجير مرفأ بيروت الكارثي، الذي وعد الرئيس عون بالكشف عن ملابساته خلال أيام، في حين أنه لم يصدر أي مؤشر على ما حصل، وليس هناك أي تفسير لما حصل أو من سبّب للبنان وللبنانيين من مصائب وكوارث، مثلها مثل نظامي الأسد والملالي الإيراني، إن «العهد القوي» همّه محصور بالانتصار لصهر هذا العهد، جبران باسيل، مهما كان الثمن، وجعله خلفاً لساكن قصر بعبدا والياً تكّن الغاية مع اغتيال لقمان سليم، بأن لدى بعض اللبنانيين تخوفاً من أن تشكل هذه الجريمة استمراراً لمسلسل الاغتيالات الذي أودى بشخصيات لبنانية عديدة خلال السنوات السابقة، لكن الخطير هو الاستسلام لمنطق الاغتيال السياسي، لأن اغتيال الخصوم السياسيين والمعارضين في أي بلد كان، لا يحلّ مشكلة ولا يحقق لمن قاموا به نظره ومقولاته، على الرغم من أنه لا يملك الأرضية التي يمكن أن يقف عليها لإقناع الآخرين، لكونه جامداً أو معقداً سياسياً وفكرياً، وغير قادر على التقدّم، ولو خطوةً واحدة، نحو تحقيق ما يهدف إليه سلمياً. وبالتالي لن يتمكّن من تحقيق «النصر الإلهي» الذي كان يبغيه من عملية الاغتيال، لكن استمراره في نهج الجريمة السياسية يشير إلى انحطاط السياسة، وسقوط العقل، والانتصار للنعرات والتحزبات والانتماءات الضيقة والما قبل مدنية، وأنه يعيش في زمن مشغول بإنتاج الفساد والخراب والهزائم والانكسارات، ويتمسّك فيه الحيّ بتلابيب الميت، ويعيث فيه فساداً الجلاوزة وصنّاع الجمود والركود ودعاة تأبيد أنظمة الحاضر.

(كاتب سوري)

> يتخوّف لبنانيون من أن تشكل الجريمة استمراراً لمسلسل الاغتيالات الذي أودى بشخصيات لبنانية عديدة

أن يفلت المجرم والجهات التي تقف وراء الجريمة من أي عقاب، ولا حتى من مجرّد تحميلها المسؤولية عنها، ذلك أن ما يهمّ قوى نظام المحاصصة الطائفية، مصالحها ومصالح أزلامها، ولا يهمها ما يحصل للبنان وللبنانيين من مصائب وكوارث، مثلها مثل نظامي الأسد والملالي الإيراني، إن «العهد القوي» همّه محصور بالانتصار لصهر هذا العهد، جبران باسيل، مهما كان الثمن، وجعله خلفاً لساكن قصر بعبدا والياً تكّن الغاية مع اغتيال لقمان سليم، بأن لدى بعض اللبنانيين تخوفاً من أن تشكل هذه الجريمة استمراراً لمسلسل الاغتيالات الذي أودى بشخصيات لبنانية عديدة خلال السنوات السابقة، لكن الخطير هو الاستسلام لمنطق الاغتيال السياسي، لأن اغتيال الخصوم السياسيين والمعارضين في أي بلد كان، لا يحلّ مشكلة ولا يحقق لمن قاموا به نظره ومقولاته، على الرغم من أنه لا يملك تصفية الآخرين، بل إن مثل هذه الجريمة ستُحدث مزيداً من المشكلات للجهة القائمة والمدبرة له، وتدفع لبنان إلى حال من التوتر والفوضى، قد تصعب على الذين دبروها أن يضبطوا الأمور.

وفي الحالة اللبنانية، يمكن النظر إليها بوصفها مأساة تتناثر فصولها بين تجويع اللبنانيين والسطو على مدّخراتهم، مروراً بانفجار مرفأ بيروت، ووصولاً إلى اغتيال لقمان سليم، وجميعها لا تفترق عن مسألة الانتهاكات والجرائم بحق الناس، لكن الخطير في الأمر أن تتطاول قضية الاغتيال السياسي لتصبح ممارسة وسلوكاً، تهيئ له وتؤسس له فكرياً مدارس متخلفة ومتعددة الاتجاهات، مع تدني السياسة في بلداننا العربية إلى درجةٍ تصبح فيها جزءاً من عالم الجريمة المنظمة، تحت مختلف الشعارات والمسميات، وفي ظل أنظمة قمعية وظائفية تصادر كل شيء.

وتكشف جريمة اغتيال لقمان سليم أن الطرف الذي قام بها ودبّرها ونفذها عاجز عن التعايش مع المختلفين، وعن إقناع الآخرين بما يملك من وجهة نظر ومقولات، حيث يعتقد خاطئاً أن تغييب هذا الطرف المختلف انتصار لوجهة نظره ومقولاته، على الرغم من أنه لا يملك الأرضية التي يمكن أن يقف عليها لإقناع الآخرين، لكونه جامداً أو معقداً سياسياً وفكرياً، وغير قادر على التقدّم، ولو خطوةً واحدة، نحو تحقيق ما يهدف إليه سلمياً. وبالتالي لن يتمكّن من تحقيق «النصر الإلهي» الذي كان يبغيه من عملية الاغتيال، لكن استمراره في نهج الجريمة السياسية يشير إلى انحطاط السياسة، وسقوط العقل، والانتصار للنعرات والتحزبات والانتماءات الضيقة والما قبل مدنية، وأنه يعيش في زمن مشغول بإنتاج الفساد والخراب والهزائم والانكسارات، ويتمسّك فيه الحيّ بتلابيب الميت، ويعيث فيه فساداً الجلاوزة وصنّاع الجمود والركود ودعاة تأبيد أنظمة الحاضر.

(كاتب سوري)

المأزق السياسي في تونس وحلول غائمة

المهدي مبروك

لا أحد في تونس كان يسمع برئيس الحكومة الحالي، هشام المشيشي، قبل تسميته في حكومة سابقه إلياس الفخفاخ، أواخر فبراير/شباط 2020 وزيراً للداخلية. ظل الرجل منذ أن تولى هذه الوزارة بعيداً عن الأضواء، فهذه الوزارة ساعة إلكترونية تم تعميرها، وظلت تشتغل سنوات في صمتها المريب، يتغير الوزراء وتتغير القيادات الأمنية، ولكن البناية الرمادية الشامخة في قلب شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة تظل تشتغل وفق نموذجها الخاص. يقول بعضهم إن الثورة لم تمر على وزارة الداخلية، ويردّ آخرون بأن عقيدتها قد غدت بعد جمهورية. ولكن يبدو أن المستفيد الأكبر النقابات الأمنية التي أصبحت ناطقاً رسمياً باسم الوزارة، فتعطل حضورها الإعلامي والميداني بشكل يدعو إلى الخوف والريبة. صدرت عن بعض النقابات، على إثر الاحتجاجات التي شهدتها البلاد أخيراً، بيانات هي أقرب إلى تهديد التونسيين والانقلاب على المكسب الوحيد الذي دفعوا من أجله تضحيات جسيمة، كانت دماء سالت وأجساداً عذبت: إنه الحرية.

غادرت حكومة إلياس الفخفاخ بعد أشهر قليلة من الحكم، على إثر شبهات تضارب المصالح. هكذا يقول خصومه. في حين ما زال الرجل وأنصاره يؤكدون أن ذلك كان تصفية حسابات عسيرة مع لوبيات مال وإعلام متنفذة، كانت لها الغلبة في الأخير. وأيا كانت الرواية الصحيحة التي سيطلع عليها التونسيون بعد عقود، فإن الأمور آلت إلى وزير الداخلية في هذه الحكومة ذاتها. الكل يعلم أن تولي هشام المشيشي وزارة الداخلية سابقاً كان خيار الرئيس الجمهورية، قيس سعيد، وهو الذي يصرّ دوما أن يتم الاستماع إليه في تعيين الأشخاص في هذا المنصب بالذات. وحين تم تعيينه رئيساً للحكومة، أواخر شهر يوليو/تموز، تعرّض إلى ضغوط خانقة ومذلة من قصر قرطاج، من أجل إملاء قائمة وزراء حكومته، فقد فرضوا عليه فرضا، ومنهم منصب وزير الداخلية الذي عين فيه رئيس الجمهورية منسق حملته الانتخابية، وهو أحد المحامين القاطنين في ولاية ساحلية.

ستبدأ سلسلة متاعب رئيس الحكومة، حتى قبل أن يؤدّي القسم، ويبدو أنه ضاق ذرعا بتدخلات الرئاسة وفي مستويات عدة، الرئيس ذاته ومديرة الديوان الرئاسي ومستشارين كثر. دستور البلاد يمنح رئيس الجمهورية حق أن يُستشار في تكليف وزيري الدفاع والخارجية، غير أنه هو ومحيطه فتحت لهم شهيةً، عجز المشيشي عن إرضائها. يذكر المقرّبون من المشيشي أنه تمت إهانته كثيرا إبّان تشكيل حكومته، حتى ارتمى في أول حضن وجده مفتوحا، على أمل أن يواسيه، رئيس مجلس النواب، راشد الغنّوشي، والحزام السياسي الذي دعمه لاحقا، وهو حزب حركة النهضة ائتلاف سياسي يجمع حركة النهضة وحزب قلب تونس (زعيمه نبيل القروي الذي تم إيداعه السجن قبل أسابيع)، فضلا عن قيادات كانت في الأصل من طلبة حزب التجمع الدستوري سابقا (تم حله بعيد الثورة)، وقد شكلوا أحزابا وكتلا فيما بعد، ولهم حضور قوي في مفاصل الإدارة التونسية، وحاضنتهم المدرسة القومية للإدارة التي تخرّج منها المشيشي، فضلاً عن ائتلاف الكرامة (تيار عقائدي يقع على يمين «النهضة»).

قرّر المشيشي، ما أن تولى رئاسة الحكومة، وحازَ ثقة البرلمان، أن يلعب لحسابه الخاص (وربما لحساب غيره ممن ساندوه)، وقد مزق جلباب أبيه (الرئيس قيس سعيد). وتوترت علاقة الرجلين بشكل مريع، ولم يتوان رئيس الجمهورية في أن يشن هجمات إعلامية علنية على رئيس حكومته، كان فيها كثير من الإهانة. تحمّل الرجل، وقد اختار أحيانا تبنّي استراتيجية «كيس الملاكمة»، غير أن الرئيس لم يكلّ أو يملّ، مراهنا على دفعه إلى الاستقالة. ويبدو أن المشيشي بدأ يناور وتعلّم الغوم بسرعة خوفاً من الغرق ليس إلا، مستفيدا من رعاية عديدين من مروّضي الأفاعي السياسية، وقد تحولت البلاد إلى حديقة خلفية لمثل هذه الألعاب، المميتة أحيانا.

أقدم رئيس الحكومة، هشام المشيشي، على التخلص من كل الوزراء المحسوبين على الرئيس، فلم يعد يتحمّلهم، وربما شقّوا عصا الطاعة، وتمرّدوا عليه. لقد أقدم على هذا التغيير قطرة قطرة، ثم عمد إلى إتمامه بضربة واحدة، تخلص فيها مما يقارب ثلث حكومته، أي ما يناهز 11 وزيرا. وكان رئيس الجمهورية قد حذّر من «مغبة الإقدام» على هذه الخطوة، ولكن المشيشي فعلها. وكان القرار جريئا، غير أن توقيته وحجمه قد شكلا خطأ جسيما، إذ لا أحد يقدم على مثل هذه الخطوة في شهر جانفي (يناير/كانون الثاني)، وهو شهر الانتفاضات في تونس، كما أن حجمه كان ثقيلا. ويوقع النظر عن السياقات التي دفعت رئيس الحكومة إلى اتخاذ هذا القرار الخطير، فإن تداعياته كانت وخيمة: لقد رفض رئيس الجمهورية استقبال الوزراء من أجل تأدية القسم أمامه. وها هو الأسبوع الثالث يمر من دون أن يباشر الوزراء مهامهم. أصاب الشلل الأداء الحكومي، ثم تندلع احتجاجات لا زالت أسئلة عديدة تطرح بشأن توقيتها ودوافعها وغاياتها. وأخيرا تقع العملية الإرهابية التي طاولت، في أحد الجبال، غرب البلاد، أين تتحصّن مجموعات إرهابية، خمسة من عناصر الجيش رحمهم الله. وقد أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل عن مبادرة للحوار الوطني، ذهب إليها بعضهم مكرها، ولكن يبدو أنها أصبحت من حكم الماضي، بحكم التطورات في الأيام الأخيرة الفارطة.

هشام المشيشي (السيد القادمي/الأناضول)

> ثمة ما يشدّ المشاهدين والمتابعين ما يكفي، حتى يتم الاعتراض على تحويل ثلاثة سيناريوهات إلى واقع راهن

لا يمكن للوضع أن يستمر على هذا النحو العبثي، ثمة ثلاثة احتمالات تبدو في الأفق: أن يتراجع رئيس الحكومة جزئيا عن التعيينات، ويذهب إلى القبول باعتراضات رئيس الجمهورية، المستندة إلى شبهة فساد بعض منهم، وقد يتم تزيين هذا الاختراق للدستور وتلطيفه، تحت لافتات المصلحة العليا للبلاد ونبل مكافحة الفساد.. إلخ. هذا الحل هو الأقرب، ولكن ثمنه السياسي والأدبي الذي سيدفعه الجميع بأقساط متفاوتة سيكون باهظا، ولكن الجميع سيبتلعون مرّ الصبار، على أمل أن يتم التدارك لاحقا. الاحتمال الثاني مغادرة رئيس الحكومة الحكم، إما من خلال آلية الاستقالة أو سحب الثقة، وهذا الأمر سيفل مصدر صراع بين البرلمان والرئاسة، حتى تعود العهدة إلى أحد الطرفين. ولا أعتقد أن يذهب إليه هؤلاء واللعبة ما زالت في اعتقادهم تحتمل جولاتٍ أخرى. في حين يظل الاحتمال الثالث طي صفحة انتخابات 2019 ونتائجها، ما يعني حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات مبكرة. ومداخل هذا السيناريو الدستورية ستكون عويصة وشائكة، فضلا عن تكلفته السياسية الباهظة لأحزاب قد لا ترى نفسها في المشهد الحزبي والنيابي الذي سيتشكل على إثرها، فضلا عن أن الانتخابات ذاتها، إذا ظلت محكومة بالقوانين نفسها، قد تعيد فرز النتائج نفسها، وإن بتعديلات طفيفة.

ثمّة سيناريوهات من قبيل الخيال الفني السياسي الذي لا يخلو من عبث وغرابة: البيان رقم واحد، أو كنس منظومة 2011. لا يعني الخيال استحالة التحقق، فكل شيء وارد، إذا لم نقرأ السيناريوهات جيدا، واستخفافنا بقدرة الممثلين وكفاءة المخرجين وما أكثرهم. ربما ما يعطل تحويل هذا الخيال إلى واقع رغبة المانحين والمستشهرين الذين لا يودّون لهذا الفيلم أن يخرج في تونس الآن وهنا. .. ثمة ما يشدّ المشاهدين والمتابعين ما يكفي، حتى يتم الاعتراض على تحويل هذه السيناريوهات إلى واقع راهن.

(كاتب وزير تونسي سابق)

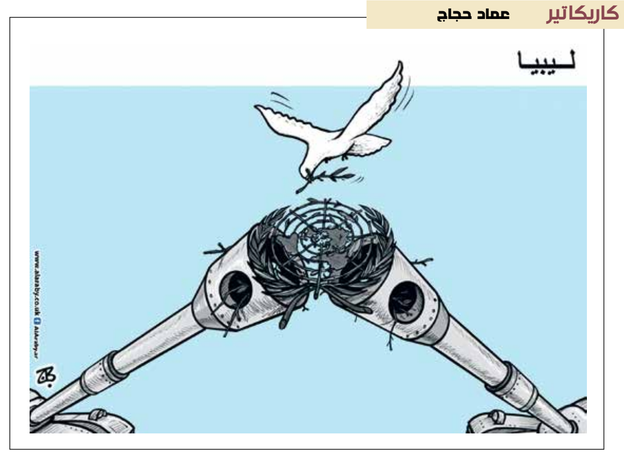

البُعد عن التعليم والتعليم عن بُعد

محمد صالح المسفر

ثنائية تعليمية في غاية الخطورة على مجتمعنا العربي الذي تفوق نسبة الأمية في بعض أقطاره التصوّر، ناهيك عن الأمية في تلقي التعليم عن طريق التطبيقات التكنولوجية الحديثة (الحاسوب)، وكانت الأمية تعرّف بأنها عدم القدرة على القراءة والكتابة. وتعريف آخر لأمي أنه ذلك الإنسان الذي لم يتعلم كيف يتعلم الجديد. وعلى ذلك إن كان الطالب/ التلميذ قد تلقّى جرعة معرفية في دروسه اليومية عبر الحاسوب، وخصوصا في التعليم العام، فذلك يقتضي مراقبة الأم أو الأب أو أحد أفراد الأسرة لسير عملية التعلم عن بعد، إلا أن المشكلة تظهر إذا كان أولياء الأمور ليست لهم معرفة بالتطبيقات الحديثة، وبمراقبة ومتابعة تلقي أبنائهم دروسهم عن بعد، وبذلك تؤدي النتيجة إلى «البعد عن التعليم» والانشغال بغيره.

وغرف لقمان سليم بوصفه ناشطاً مدنياً وسياسياً، لا يملك سوى الكلمة والرأي الحر والقول السياسي حيال ما يجري في بلده، حيث لم يتردّد في الإسهام بفاعلية في الحراك الاحتجاجي اللبناني ضد نظام المحاصصة الطائفية الجاثم على صدور اللبنانيين، وضد القوى التي تعمل على إلحاق بلده بأجندات أنظمة دول إقليمية. وكانت الجرأة عنواناً لمواقفه ضد القوى المهيمنة التي أوصلت لبنان إلى مصافّ الدول الفاشلة، نتيجة ممارساتها وارتهاناتها. لذلك لم يتوانَ عن تحميلها مسؤولية الوضع الكارثي في لبنان، ووجّه أصابع الاتهام نحوها في ساحات «ثورة 17 تشرين»، وفي إطلالاته على المنابر الإعلامية ونشاطاته البحثية، تلك القوى التي تهيمن على نظام المحاصصة، والمتمثلة بحزب الله والتيار العوني وسواهما، ومعهما النظامان، الإيراني والسوري، وقد حمّل الأخير مسؤولية الوقوف وراء نترات الأمونيوم التي أدّت إلى انفجار مرفأ بيروت.

وتلقى سليم تهديداتٍ عديدة تتوعده بالقتل منذ نهاية عام 2019، لكنه بقي ثابتاً ولم يغير مواقفه، حتى حين كتبوا على جدران بيته «المجد لكاتم الصوت» و«خليك على إجر ونَص وانظر. جايبك الدور». لذلك، أراد القاتل كتم صوته على تفجير مرفأ بيروت الكارثي، الذي وعد الرئيس عون بالكشف عن ملابساته خلال أيام، في حين أنه لم يصدر أي مؤشر على ما حصل، وليس هناك أي تفسير لما حصل أو من سبّب للبنان وللبنانيين من مصائب وكوارث، مثلها مثل نظامي الأسد والملالي الإيراني، إن «العهد القوي» همّه محصور بالانتصار لصهر هذا العهد، جبران باسيل، مهما كان الثمن، وجعله خلفاً لساكن قصر بعبدا والياً تكّن الغاية مع اغتيال لقمان سليم، بأن لدى بعض اللبنانيين تخوفاً من أن تشكل هذه الجريمة استمراراً لمسلسل الاغتيالات الذي أودى بشخصيات لبنانية عديدة خلال السنوات السابقة، لكن الخطير هو الاستسلام لمنطق الاغتيال السياسي، لأن اغتيال الخصوم السياسيين والمعارضين في أي بلد كان، لا يحلّ مشكلة ولا يحقق لمن قاموا به نظره ومقولاته، على الرغم من أنه لا يملك تصفية الآخرين، بل إن مثل هذه الجريمة ستُحدث مزيداً من المشكلات للجهة القائمة والمدبرة له، وتدفع لبنان إلى حال من التوتر والفوضى، قد تصعب على الذين دبروها أن يضبطوا الأمور.

وفي الحالة اللبنانية، يمكن النظر إليها بوصفها مأساة تتناثر فصولها بين تجويع اللبنانيين والسطو على مدّخراتهم، مروراً بانفجار مرفأ بيروت، ووصولاً إلى اغتيال لقمان سليم، وجميعها لا تفترق عن مسألة الانتهاكات والجرائم بحق الناس، لكن الخطير في الأمر أن تتطاول قضية الاغتيال السياسي لتصبح ممارسة وسلوكاً، تهيئ له وتؤسس له فكرياً مدارس متخلفة ومتعددة الاتجاهات، مع تدني السياسة في بلداننا العربية إلى درجةٍ تصبح فيها جزءاً من عالم الجريمة المنظمة، تحت مختلف الشعارات والمسميات، وفي ظل أنظمة قمعية وظائفية تصادر كل شيء.

وتكشف جريمة اغتيال لقمان سليم أن الطرف الذي قام بها ودبّرها ونفذها عاجز عن التعايش مع المختلفين، وعن إقناع الآخرين بما يملك من وجهة نظر ومقولات، حيث يعتقد خاطئاً أن تغييب هذا الطرف المختلف انتصار لوجهة نظره ومقولاته، على الرغم من أنه لا يملك الأرضية التي يمكن أن يقف عليها لإقناع الآخرين، لكونه جامداً أو معقداً سياسياً وفكرياً، وغير قادر على التقدّم، ولو خطوةً واحدة، نحو تحقيق ما يهدف إليه سلمياً. وبالتالي لن يتمكّن من تحقيق «النصر الإلهي» الذي كان يبغيه من عملية الاغتيال، لكن استمراره في نهج الجريمة السياسية يشير إلى انحطاط السياسة، وسقوط العقل، والانتصار للنعرات والتحزبات والانتماءات الضيقة والما قبل مدنية، وأنه يعيش في زمن مشغول بإنتاج الفساد والخراب والهزائم والانكسارات، ويتمسّك فيه الحيّ بتلابيب الميت، ويعيث فيه فساداً الجلاوزة وصنّاع الجمود والركود ودعاة تأبيد أنظمة الحاضر.

(كاتب سوري)

> التحصيل العلمي للطالب أقوى وأكثر نفعاً عند التلاقي بين الطالب وأستاذه

العربي، في 4 فبراير/ شباط الجاري، من منطلق العالم المجرّب، وليس مجرد كاتب صحافي يلقي بعصارة قلمة على صفحات الجرائد، تأدية واجبه صحافيا متعاقدا أو موظفا في الصحيفة. يؤكد فخره «إن غياب الطالب/ الطالبة عن مدارسهم زاد في قلقهم العاطفي والنفسي. أما المعلمون الذين سئلوا عن مقدار رضاهم عما حدث، فإن غالبيتهم الساحقة أكدوا أن غياب التفاعل الصفي سيضرب مستوى التعليم والتنشئة بصورة كبيرة وخطيرة».

3

من تجربتي العملية في مجال التعليم، أنبه كل صاحب قرار ورأي في بلادنا إلى خطورة التعليم عن بُعد في الجامعات والتعليم العام. إن محاولة تزيينه والتذرّع بأن اللجوء إليه يؤدّي إلى توفير في النفقات المالية، وإلى الحدّ من زحام المرور في الشوارع، إنها، والحق، ذرائع مضللة وخبيثة. أما الجامعة فإنها ليست مكانا لتلقي المحاضرات فقط، وإنما أيضا مكان لصقل العقول، وتعزيز التفاعل الاجتماعي والثقافي وتبادل المعرفة بين الطلاب. إنها من أدوات تعزيز الوحدة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى تحصين الجبهة الداخلية من أي اختراقات فكرية أو سواها. جمهور الطلبة في الجامعات يأتي من أسر مختلفة الثقافات والأعراق من أحياء وقرى متباعدة، فالجامعة تصقل تلك الوحدة الاجتماعية في بوتقة علمية واحدة، ويتعارف طلاب الجامعة على قدرات ومهارات بعضهم بعضا، لأنهم سيكونون رجال المستقبل الذين ستوكل إليهم مهام إدارة الدولة، كل في حقل اختصاصه.

يكون التحصيل العلمي للطالب أقوى وأجدى وأكثر نفعا عندما يكون التلاقي بين الطالب وأستاذه وجها لوجه. وقد قال كثيرون من طلابي إن تحصيلهم العلمي يتدنّى، نظرا إلى غياب المناقشة الصفية بين الطالب وأستاذه، وكذلك الحوارات والنقاشات بين الطلاب أنفسهم داخل القاعة الدراسية وخارجها. يقول أحدهم إنه لا يعرف أستاذه الذي يتلقّط على يديه، ولا يراه، وإذا رآه عبر الشاشة فذلك لا يثير عنده محاكاة آدائه، حتى ولو كان أداءه مؤثرا ومميزا. والحق أن التعليم عن بُعد يفقد الطالب آداب الحوار في مجتمعه الجامعي، والتفاعل الحي في المناقشات المفتوحة بين الطلاب من جهة، ومع أساتذتهم من جهة أخرى.

4

أعرف أننا في ظروف جائحة كورونا المتصاعدة، يجب أن نتصدى لانتشارها في المجتمع بكل الوسائل، ومنها الحد من التجمعات والتكدّس في أماكن ضيقة. ولكن يجب أن نُستثنى من ذلك الدراسة، وإنما يجب الإعداد لوسيلة التباعد في قاعات الدراسة والالتزام بالكمامات، وكذلك تطبيقات التحقق من الحالة الصحية، عند المداخل الرئيسية للكليات، وذلك من أجل التحصيل العلمي بأفضل صورة وأنجع طريقة.

آخر القول: التعلم في ميادين المعرفة، وهي المدرسة والجامعة والمعهد، يعمق مفهوم المواطنة، ويزيد في الانتماء للوطن ويعزّز مناهج المعرفة عند الطالب.

(كاتب وأستاذ جامعي قطري)

«أونروا» والمستوطنات... وأبوظبي

معن البياري

نقلت وكالة أسوشييتد برس، ي

رسالة من أرض الرمل والدماء

ميشيل كيلو

عندما قرّر دونالد ترامب، الرجل الذي لا يمكن أن ينتخبه أي مخلوق في العالم رئيسا له، باستثناء مخاليق في أميركا، سحب قوات لبلاده من سورية، سوّغ قراره ذاك بما يعرفه عن سورية «أرض رمل ودماء»، وليس أحد أقدم مهاد الحضارة البشرية، بشهادة التاريخ، والذين تربوا على يديها فلسفيا وحضاريا، زراعيا وتجاريا، أسطوريا ودينيا. وجهل رئيس أميركا، لشدّة ما كان جاهلا، أن يسوع المسيح لم يكن غير سوري من فلسطين.

دخلت تركيا إلى ليبيا، وحطمت جزءا مهمّا من جيش خليفة حفتر في حربٍ مباشرة شنها جيشها في غرب البلاد. في المقابل، أرسل الكرملين جيشه الاحتياطي الذي يحمل اسم فرقة فاغنر، ويضم خمس عصابات أخرى، إلى الطرف المقابل، حيث جيش حفتر وبنغازي في حرب مع طرابلس وحكومة الوفاق، المحميتين تركياً. وحشد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مئات الدبابات على حدود ليبيا، وفرض خطا أحمر بين مدينة سرت وواحة الجفرة، وهدّد من يجتازه من الأتراك وغيرهم بحربٍ لا تبقي ولا تذر، بدعم فرنسي. في هذه الأجواء، كان من الطبيعي أن يتصاعد التوتر، ويتوقف العراك الكبير، الإقليمي والدولي والمحلي، على طلقةٍ تصدر من هنا أو هناك، عن هذا التنظيم الإرهابي أو ذاك من تنظيمات الإرهاب الكثيرة جدا، والتي لا يوجد مكان في العالم يضاهيها في الإرهاب وتنظيماته. ثم، وفجأة، توقفت القعقعة بالسلاح، وانقلب العداء بين أطراف الصراع إلى حوار حبّي وعن قرب، وخمدت تصريحات الرئيس التركي، أردوغان، العنيفة، وتهديداته الساحقة الماحقة. وأقلع الرئيس الفرنسي، ماكرون، ورئيس وزراء إيطاليا، جوزيبي كونتي، عن تصعيد لهجتهما كل حيال الآخر، وغابت ليبيا عن لغتهما. كما صمت سيد الكرملين، بوتين، ونفى أن يكون لبلاده أو لجيشه دور ليبي، إلا إذا كان العالم سيعتبر طائرات ميغ 29 التي قدمت من قاعدتها في حميميم على الساحل السوري إلى قاعدة الجفرة الجوية، وكذا منصات إطلاق الصواريخ المضادة للطائرات، أسلحة لا تستحق الذكر. وأمعنت واشنطن، بدورها، في لعب دورها من وراء الستار، وفي تحديد مواقف الجميع وأدوارهم، بمن فيهم ديوك بنغازي وطرابلس، ومن انضم إليهم من سوريين في شرق البلاد وغربها.

لماذا جنح الجميع إلى السلم؟ هو سبب أجهله، جسّده انتقال هؤلاء، بقضهم وقضيضهم، إلى مفاوضات كالتي تدور عادة بين حبايب، يرفضون أن يعكر معكّر صفو تفانيهم في «الانغرام» ببعضهم، كما يقول أنصار الحب العذري من اللبنانيين، وها هم يعلنون توصلهم إلى اتفاق بشأن حلّ للحرب التي اكتشفوا جميعهم أنها كانت «أزمة»، وحول من سيمثلون الشعب الذي كان المتصالحون قد شحنوا انقساماته بقدرٍ مخيف من الغل والحقد والرغبة في القتل، وها هو يتآخى بتآخيهم، فلا حرب ولا ضرب ولا سيوف رنّانة، بل حب يجلو ما في القلوب من نجاساتٍ أملتها «خلافاتهم الأخوية».

كيف حدثت هذه النقلة، وبأي عصا سحرية، ولماذا أمكن أن تنجح، وإنْ في جمع المتحاربين، على الرغم من وجود إرهابيين بين داعميهم المدججين بالسلاح يفوق عددهم كثيرا من ابتلي الشعب السوري بهم من أشباههم، لكن العالم الحر ونصف الحر لم يضف صفتهم إرهابيين على الشعب الليبي، على العكس مما فعله في سورية، لماذا؟ لماذا تحل المعضلة هناك، ويتم الانتقال من الحرب إلى الحوار، محليا وإقليميا ودوليا، ولا يحدث شيءٌ من هذا، أو مما يشبهه، ولو من بعيد، في سورية؟ ألأن عدد شهداء حروب ليبيا أقل بما لا يقارن من عدد شهداء حرب الأسدية على السوريين، الذين بلغ عدد من قتل منهم تحت التعذيب وحده مليونا ونصف مليون، بشهادة سوري مقنّع، وقف أمام محكمة كوبلنز الألمانية، وقدم نفسه رئيسا سابقا لفريق دفن قتلى التعذيب على أيدي عناصر المخابرات السورية بين عامي 2011 و2016، من دون احتساب قتلى الفرقة الرابعة ومخابرات القوى الجوية، الذين كانوا يدفنون في مطار المزّة وتلال ثكنات الحرس الجمهوري جنوب دمشق وغربها، ناهيك عن قتلى الغارات والاقتحامات الذين يقدّرون بمليون شهيد إضافي؟ أم لأن عدد من هجروا من ليبيا أكثر من الملايين العشرة ونيف الذين طردهم التحالف المقدس الأسدي/ الروسي/ الإيراني من سورية، بالصواريخ والقنابل والمجازر الأربعمائة التي غطت الأرض السورية؟ أم لأن المتدخلين هناك مسالمون، وهنا محاربون أو ممتنعون عن التدخل لأنه من صلاحيات الأمم المتحدة التي يعطلونها كي لا تحيد عن ميثاقها؟ أم لأن جيوشهم لا ترابط في كل شبر من الأرض السورية، ولا تضم هنا ما لا وجود له هناك: حرس إيران وجيشها، وهي التي تضحّي بخبز شعبها حفاظا على حصتها من دماء الشعب السوري «الشقيق». ويشاع أن واشنطن، وبقية محبي الحرية والديمقراطية، والمدافعين عن الكرامة الإنسانية، يرفضون دورها السوري، شأنهم في ذلك شأن الشعوب العربية والإسلامية؟ ومع ذلك، ما يجري على ليبيا التي يسعدنا نجاح انتقالها من الحرب إلى السلام لا يجري هنا، فلماذا؟ هل لأن إيران تقاتل في بلادنا بصورة مباشرة، ولا تقاتل هناك كما يجب أن تقاتل؟

أعلنت واشنطن مكافأة إيران على دورها في اليمن، وألغت تصنيف الحوثيين تنظيما إرهابيا، والذريعة: جوع الشعب اليمني الذي تشعر إدارة الرئيس الأميركي، بايدن، بمسؤولية خاصة تجاهه، ولا تقبل تجويعه، ولو أدى ذلك إلى تزويد تنظيم الحوثيين الإرهابي بما يحتاجه ليستمر في تجويع هذا الشعب، ويتوفر لديه ما يكفي من تموين لعناصره المسؤولين عن تفاقم بؤس اليمنيين المزمن، وإراقة دمائهم، واحتلال وطنهم، وتدمير بيوتهم، وقتل أطفالهم، بدعم فاعل ويومي من إيران، الدولة التي أسست في العراق وسورية ولبنان تنظيماتٍ إرهابية تضم قتلة مأجورين، يخوضون معاركها، ويتولون، بوصفها تنظيمات حرس ثوري، توسعة نفوذها وحضورها في واحدةٍ من أخطر مناطق العالم، بالنسبة للغرب وأميركا. كيف تحبّون أن نفهم هذا، سادتنا الأكارم في البيت الأبيض؟ هل هو التمهيد الضروري للمفاوضات مع إيران بشأن عدم التزامها بالعمل لإنتاج أسلحة نووية، أم هو رسائل «للتلطيف الجو»، تمهيدا لتراجعكم عن مقاطعتها، وانتقالكم إلى «احتوائها» بطريقة باراك أوباما الذي سامحها في سورية، وحذّر مساعديه، وكان منهم الرئيس بايدن، قائلا: لا أريد أن يذكر أحد منكم سورية بعد اليوم؟!

يبدو أن سيد البيت الأبيض الجديد لا يحتاج إلى من يذكّره بذلك. ومن المؤكد أن الذين وضعت مقادير سورية بين أيديهم من أنصار إيران، كروبرت مالي، وحزب العمال الكردستاني كبريت ماكجورك، لن يذكروه بها، بل سيساعدونه على العبور بسرعة إلى مرحلة ما بعد سورية التي يبدو أن لها حسابا خاصا في السماء كما على الأرض، وإلا ما معنى النجاح بين عشية وضحاها في نقل ليبيا من الحرب إلى الحل بكبسة زر، وشد أزر الاحتلال الإيراني في اليمن، والقرار بتزويد عملائه الحوثيين بما يحتاجونه من غذاء ودواء، ومن وقف «للعدوان» السعودي

> لن ينعم العالم بالهدوء والأمان، إن كان هناك من يرى في الشعب السوري جبناء وخوافين، سيمتثلون لإرادته

> من البلاهة أن يعتقد سيد البيت الأبيض أن ما يقدّمه لطهران من تنازلات وترضيات ستُفهم بصورة صحيحة من قياداتها

عليهم، وتجنب ذكر سورية في أي موقف أو تصريح من مواقف وتصريحات من يعلنون، في البيت الأبيض إياه، بأنهم سيدافعون عن الحرية وحقوق الإنسان في العالم بأسره؟ أليس السوريون بشرا لهم حقوق تستحق أن يدافع عنها، ويشملها التزام الرئيس بايدن وإدارته؟ أليست سورية في حاجةٍ إلى السلام أيضا، وإلى وقف تجويع شعبها وتهجيره في المنافي والمعازل الداخلية التي يتم فيها اغتيال شعبها تعذيبا وتجويعا وإذلالا؟

ما قصة سورية؟ أي جريمة بحق الله والإنسان اقترفها شعبها، حتى يصفها الجاهل الأحمق ترامب بأنها «أرض الرمل والدماء»، ويتناساها الرئيس بايدن وإدارته، ويتجاهل أن قضيتها مثلت، خلال عشرة أعوام من المجازر والمذابح والقتل المفتوح، تسعين في المائة من انشغالات السياسات الدولية، وأن مشكلتها لا تحلّ بتجاهلها. ومن المحال إعادة شعبها إلى المسلخ الأسدي ليستأنف إبادته، بعد أن قاوم هذا الشعب عشرة أعوام، صمد خلالها صمودا لم يكن أحد يتخيّل أنه قادر عليه، وقدم خلاله نيفا ومليوني شهيد. ومثلما شنّت الأسدية حرب إبادة عليه، من دون أن تتمكّن من إعادته إلى بيت طاعتها، فإنه عازمٌ على اعتماد المعيار الدولي الذي يحترمه العالم، القوة، للدفاع عن نفسه بجميع وسائل القوة والعنف التي يوفرها له انتشاره في عشرات الدول، وخصوصا منها التي قررت مكافأة الأسدية والحوثيين وإيران على جرائمهم وعنفهم الإرهابي، الذي لن يبقى حكرا عليهم، في حال كان قرار العالم مكافأة النظام الأسدي، لأنه شطبهم من الوجود، كرمى لإسرائيل، صاحبة المصلحة الاستراتيجية في تدمير دولته ومجتمعه بيد سفاح، بسبب خدماته لتل أبيب، ويُستثنى السوريون من كرم واشنطن التي ليس أمنهم وسلامهم أولوية بالنسبة لها، ولا تعترف بحقهم في اختيار حكامهم.

أكتب هذا النص لألفت نظر من بيده الحل والربط في البيت الأبيض، وتمنيت، كأغلبية الشعب الذي أنتمي إليه، نجاحه في انتخابات الرئاسة الأميركية، ورجوت أصدقائي من العرب الأميركيين أن يدعموه بكل استطاعتهم. وأتمنى ألا يكرّر حماقة أوباما الذي عقد صفقة لا لزوم لها مع إيران على حساب شعبٍ بأسره، أسهم عقدها في تركه فريسةً للذبح. وها هي المنطقة بأسرها تدفع ثمنا باهظا لما ترتب على الصفقة من صواريخ إيرانية تغطيها (المنطقة) بطولها وعرضها، ونالت سفارة البيت الأبيض في بغداد نصيبا وافرا من هذه الصواريخ. ومن البلاهة أن يعتقد سيد البيت الأبيض أن ما يقدّمه لطهران من تنازلات وترضيات ستُفهم بصورة صحيحة من قياداتها، وأنها لن تعتبر علامة ضعف تشجعها على مزيد من التوسع في جوارها.

لن ينعم العالم بالهدوء والأمان، إن كان هناك من يرى في الشعب السوري جبناء وخوافين، سيمتثلون لإرادته، حتى إن قرّر التنكر لحقوقهم، وإبقاء أعناقهم تحت سكاكين القتلة. إذا حدث هذا، فلا يلومن أحدٌ أحدا غير نفسه.

نهنئ ليبيا بالتوافق بين أبنائها، ونتمنّى لشعبها ما يصبو إليه من حرية وكرامة واستقلال. وننتظر أن تلبينا سورية، قبل أن يسورن بلدانكم من لم يسبق له أن أيّد أية أعمال إرهابية ضد من قد يخيّرونه من الآن فصاعدا بين الإبادة والجنون.

(كاتب سوري)

في أبعاد الصراع حول «الحديد والصلب المصرية»

كارم يحيى

يتجاوز الصراع الجاري حاليا في مصر بشأن قرار تصفية شركة الحديد والصلب في حلوان، الصادر 11 الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني) مربع الاقتصاد والاقتصاديين إلى كامل رقعة شطرنج تتداخل فيها عوامل وقوى مجتمعية وسياسية واعتبارات الأمن القومي والتحالفات الإقليمية والدولية للحكم. كما يستدعي بقوة سياقات تربط لحظة الحاضر بالماضي والمستقبل، فقد انطلق قطار الخصخصة وتدمير الصناعة المصرية المملوكة للدولة بحلول عام 1992 في عهد حسني مبارك. وراحت ضحيته مئات الشركات، ومعها قطاع من الطبقة العاملة المصرية، يقدر بمئات آلاف أحيلوا في الأغلب إلى المعاش (التقاعد) المبكر والبطالة، أو إلى الاقتصاد الهامشي الأسود غير الرسمي. ولم تستثن هذه الخصخصة صناعات استراتيجية كـ «المراجل البخارية» في عام 1994، وهي التي كان في وسعها المساهمة في حل أزمة الكهرباء بدون اللجوء إلى صفقات بلا شفافية مع شركة سيمنس الألمانية وشراء الغاز الفلسطيني المسروق الحرام من تل أبيب في عهد عبد الفتاح السيسي. ولقد بدا أن ثورة يناير أوقفت موجة جديدة من الخصخصة، وتدمير الصناعة الوطنية في مصر. بل بفضلها، وفي سياقها، توالت أحكام تاريخية للقضاء الإداري، اعتبارا من 7 مايو/ أيار 2011، ببطلان صفقات بيع شركات وفسادها وبإلزام الحكومة بإعادتها إلى المال العام، وعمّالها إلى الشغل. وجاءت الأحكام نهائية وباتة بخصوص سبع شركات كبرى على الأقل، من بينها «المراجل»، وذلك قبل أن تعود عقارب الساعة مجددا إلى ما قبل الثورة. ومنحت فسحة الهوامش الديمقراطية التي تفتحت نسبيا، بعد إجبار مبارك على التنحّي في 11 فبراير/ شباط 2011، فرصا للعمال ومناصريهم من أجل حضور وحركية أكثر تأثيرا على مصير شركات المال العام، سواء عبر الاعتصامات وتشكيل النقابات المستقلة أو مخاطبة الرأي العام، وأيضا من خلال منابر مملوكة للدولة. وحتى في عام 2014، أصدر قاض محترم تصدى للحكم بعودة بعض هذه الشركات، هو المستشار حمدي ياسين عكاشة، نائب رئيس مجلس الدولة حينها، كتابا من 1449 صفحة بمثابة «سفر» في إدانة فساد الخصخصة وبالوثائق. ووصفها في أحكامه وكتابه بأنها «أكبر عملية تجريف ونهب لاقتصاد مصر». وكشف، بالأدلة الدامغة والوثائق الرسمية، دور الإدارات الأميركية وصندوق النقد والبنك الدوليين في فساد الخصخصة. كما نشر ترجمة كاملة رسمية لنص اتفاقية منحة الخصخصة بين الحكومتين، المصرية والأميركية، عام 1993، وتسمح بنودها بالتمويل الأجنبي للقرارات المصرية في بيع شركات القطاع العام وبرشوة القائمين على بيع الشركات من أموال المنح والهبات المشروطة الماسّة بالسيادة الوطنية.

ولكن وإلى يومنا هذا عادت فقط ثلاث شركات إلى المال العام وإلى العمل بنصف طاقتها أو أقل (طنطا للكتان وعمر أفندي وغزل شبين)، مع استمرار حرمانها من ضخ الأموال لتشغيلها كاملا وتنفيذ خطط تطويرها. وهذا مع أن الأموال الممنوعة عن هذه الشركات لا تقارن بمئات المليارات المهدرة بلا شفافية أو رقابة على طرق وكباري (جسور) مشكوك في جدوى العديد منها، فضلا عن عاصمة إدارية مع قطار كهربائي يربطها بالمنتجعات السياحية للطبقة الجديدة والأثرياء من حلفائها الإقليميين على البحرين، الأبيض والأحمر. وعلى سبيل المثال، تحتاج «طنطا للكتان» إلى أقل من مائة مليون جنيها مصريا فقط. وقد اتضح أن الحكومات التي توالت بعد ثورة يناير كافة، بما في ذلك حكومة الرئيس محمد مرسي برئاسة هشام قنديل، لم تفتقد فقط الإرادة السياسية لتنفيذ أحكام القضاء بعودة الشركات، بل شاركت ايضا المستثمرين الأجانب الطعن على أحكام القضاء، كما يفيد كتاب المستشار عكاشة. ناهيك عن الامتناع عن محاكمة خمسين مسؤولا، يتقدّمهم مبارك في فساد الخصخصة، حدّدهم الكتاب ذاته بأسمائهم وفق الأحكام النهائية. والأنكى، وكما يقول عمال هذه المصانع، استمرار وتصعيد المسؤولين في الشركات المباعة، المدانين قضائيا بالتورّط في فساد الخصخصة ليتولوا، بعد الثورة مناصب قيادية حاكمة على رأس الشركات القابضة التي تتبعها هذه الشركات، وبعضهم تجاوز الستين.

بحلول نهاية العام الماضي 2020، يتضح أن مصر على أعتاب موجة جديدة من الخصخصة تضرب، إلى جانب «الحديد والصلب» الاستراتيجية، صناعات السماد والمزيد غيرها من غزل القطن ونسجه. وكأنه حان الوقت للانتقال إلى هجوم جديد أعمق على مقدّرات الاقتصاد الوطني مع بيع أصول وأراضٍ أخرى. وتتزامن هذه الموجة الهجومية الجديدة مع ارتفاع غير مسبوق للدين الخارجي والتعطش لاقتراض خارجي جديد مع القبول بشروط أكثر قسوةً من الدائنين الأجانب (123 مليار دولار وفق بيان لوزارة التعاون الدولي أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب 3 فبراير/ شباط الجاري، وبعدما كان نحو 45 مليارا في 2014). ولكن من الخطأ الزعم أنها موجة تحت ضغط الاضطرار ليس إلا، فعناصر الإرادة السياسية لتصفية «الحديد والصلب» وغيرها، والتعمد مع سبق الإصرار والترصد، متوفرة وواضحة. ويكفي أن تستمع إلى أعضاء من مجلس إدارة «الحديد والصلب المصرية» ونقابييها ومهندسيها وعمالها، وتطلع على ما يقدمونه من وثائق، لتتيقن بتوفر وواقعية خطط إنقاذ الشركة وتطويرها، ومعها عروض روسية وأوكرانية وأيضا محلية. كما يكفي مراجعة مسلسل بيع المقدّرات العامة ومخططاته خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك جزيرتا تيران وصنافير (2016)، وبالمخالفة للدستور والقضاء. وقبل كل هذا النيات التي كشفت عنها صياغة دستوري 2012 (المادة 22) و2014 (المادة 34)، بعد بدء توالي أحكام القضاء الإداري بعودة الشركات من فساد الخصخصة، كي يجري إسقاط كلمة «المواطن» من واجب وحق حماية الملكية العامة، ووصولا إلى إصدار القانون رقم 32 لسنة 2014 المعروف إعلاميا بـ«حماية الفساد»، والذي يمنع أيا كان خارج طرفي التعاقد من الطعن على عقود البيع والاستثمار التي تبرمها الدولة مع أي جهةٍ أو مستثمر، بما فيها قرارات تخصيص العقارات. وبالتالي، يتسبب في إهدار حق المواطنين عامة، والعمال خاصة، في كشف شبهات الفساد بتلك العقود، والتي أضحت محصنة بسبب هذا القانون.

يواصل عمّال الشركة العتيدة اعتصاما داخلها بدأوه في 17 الشهر الماضي، رفضا للتصفية ولمغريات بتعويضات مالية مجزية مقابل إحالتهم إلى المعاش المبكر. وهذا بعدما تقلص عددهم من نحو 27 ألفا إلى 7300 بفعل سياسة خنق «حديد وصلب حلوان»، بوقف أي تطوير أو صيانة جديين منذ عقود (آخر فرن أقيم عام 1979)، وبالرفع الجنوني التعجيزي لأسعار الكهرباء والغاز وفحم الكوك اعتبارا من 2015. وهذا مع أن مصانع الشركة تقدم 32 منتجا متفرّدا، يقوم عليها تشغيل صناعات مهمة عديدة أخرى. وبالطبع، تتعلق المعركة حول مصير هذه الشركة ومستقبلها أيضا بنتائج الصراع المجتمعي السياسي إزاء إطلاق الموجة الجديدة من الخصخصة وتصفية الصناعات، والتي تجري في سياق أكثر صعوبة من ذي قبل، نظرا إلى تقلص هامش الحرّيات العامة.

> تتعلق المعركة حول مصير الشركة ومستقبلها أيضاً بنتائج الصراع المجتمعي السياسي إزاء إطلاق الموجة الجديدة من الخصخصة

ولقد توالت المؤشرات على ذلك في الأيام القليلة الماضية، حيث جرى قطع الطريق على استجوابين في البرلمان بشأن تصفية شركة الحديد والصلب، كما يعاني اعتصام عمالها والتضامن معه محليا وعالميا من حصار في وسائل الإعلام التقليدية. وحتى التحرّك إلى المحاكم برفع عمال من الشركة دعوى أمام القضاء الإداري، وترقب دعوى أخرى من المواطنين ورثة حملة الأسهم، يخشى أن يلقى مصيرا بائسا مماثلا لأحكام عودة الشركات العامة ومصرية جزيرتي تيران وصنافير. وبالأصل، ظل هذا المنجز الصناعي الوطني الاستراتيجي المحسوب للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ومنذ إنشائه، ضحية الطبيعة الاستبدادية لنظامه، فحيل بين العمال وتكوين النقابات القوية المستقلة، وغيّب حملة الأسهم من أبناء الشعب عن ممارسة حقوق الإدارة والرقابة بحق، وسقطت مصانع الحديد والصلب في قبضة بيروقراطية رأسمالية دولةٍ فاسدةٍ وغير ذات كفاءة إلا من رحم ربي، ناهيك عن تواطؤات ترجّح كفة وربح مصانع صلب لرجال أعمال تجاوز عددها الثلاثين. وفي هذا السياق، أصبحت الحكومة تستحوذ على أكثر من 80% من الأسهم والجمعية العمومية، والتي يترأسها وفق تسلسل سلطوي هرمي (وبمقتضى القانون) رئيس شركة قابضة، وبدوره يترأسه، و«القابضة»، وزير قطاع أعمال عام، ينفذ بالأصل قرارات رئيس الدولة وتوجيهاته.

ومع هذا كله، تستحق المعركة من أجل الحديد والصلب أن تخاض. ولا مفرّ منها مهما كانت النتائج.

(كاتب مصري)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads